

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الادارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ «بالتفوض»

باعتبار المخوازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالي ٢٠١٢

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٨٩١ بشأن الغرف التجارية

ولائحته التنفيذية وتعديلاته :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

والهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفوض في بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١١/٩/١٣

باعتبار المخوازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالي ٢٠١٢ :

وعلى مذكرة الادارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٢/٢/٢٦ :

قرار :

مادة ١ - اعتماد المخوازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالي ٢٠١٢ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٣٧٩٨٠٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٣٥٦٩٧٤٨ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وستة وسبعين ألفاً وسبعمائة وثمانية وأربعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٢٢٨٢٥٢ ج (فقط مائتان وثمانية وعشرون ألفاً ومائتان واثنان وخمسون جنيهًا لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري .

تم حسراً في ٢٠١٢/٢/٢٦

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

د/ حسين على احمد عمران